

الانتداب والوصاية والاستعمار

انتهينا من مقالنا الماضي^(١) إلى أن الاستعمار قد أشاع الفوضى والفساد في الشؤون والعلاقات الدولية . فلم يكن في ميدان التكالب الاستعماري متسع لإطفاء جميع الشبهوات وإرضاء جميع الرغبات ؛ وذلك لأن طائفة من الدول كانت لها ميزة السبق في هذا الميدان ، فبسطت نفوذها وفرضت سلطانها على كثير من الأقطار في مختلف القارات والأقاليم ، تجعل منها « مستعمرات تاج » أو « حمايات » أو « مناطق نفوذ » أو « قواعد عسكرية » أو غير ذلك من الأسماء والنعوت التي اشتمل عليها قاموس الاستعمار الحديث . وأصبح لهذه الدول السابقة في الميدان حقوق مكتسبة مقررة ، ولم تترك للدول « اللاحقة » أو المتخلفة ، سوى لقيات خسنة جافة لا غناء فيها للنفوس الشرهة ، ولا رى فيها للظمأ الاستعماري الذي يحرق قلوب أصحابه .

كذلك أفسد الاستعمار الأخلاق السياسية ، وانحط بها إلى الدرك الأسفل من الكذب والرياء ، وإخلاف العهود ، والحنث بالآيمان والمواثيق ، حتى كانت دولة محترمة مبعجلة مثل بريطانيا ، يطلق عليها الكتاب في أوربا اسم ألبيون الحانث *perfidie Albion* ، ومع أن بريطانيا قد تكون عدلت عن هذه الخطة قليلاً أو كثيراً فيما بعد ، غير أننا رأينا هذه البذرة الشريرة تنمو وتتكاثر على مدى الزمن ، حتى رأيناها تنضج في أكمل صورة وأضخمها في سياسة ألمانيا النازية ، التي جعلت من نقض المعاهدات فناً من الفنون أو علماً من العلوم ، وطبقت فيها هذا في القارة الأوربية نفسها ، وهي الميدان الوحيد الذي تحامته السياسة الاستعمارية الحديثة . فكان الدول الاستعمارية العظيمة مثل فرنسا وبريطانيا أرادت أن تتبعد عن القارة الأوربية ، وأن تنأى بنشاطها الاستعماري

(١) الكاتب المصري عدد ٦ مارس ١٩٤٦ .

إلى « ما وراء البحار » لأن المسرح الأوربي واقع تحت سمع العالم وبصره وتعرض فيه السياسة الاستعمارية للمؤاخذة الشديدة ، مع أن في الاقطار البعيدة عن أوربا ميداناً أوسع ، ومجالاً أرحب ، وتجنباً للنقد واللوم . أما ألمانيا فلم تكن ممن يهيمه مثل تلك الاعتبارات ، وقد أغلق باب التوسع وراء البحار ، وهي على كل حال لم تفعل أكثر من أن اتبعت في أواسط وشرق أوربا نفس الأساليب والخطط التي سارت عليها الدول الاستعمارية في قارتى آسيا وإفريقية . وكأنها أرادت أن تذهب في التقليد إلى أبعد مدى ، فلم تحاول أن تبتكر أسماء أو مصطلحات جديدة ، بل أطلقت على بلاد تشيكوسلوفاكيا بعد ضمها في مارس سنة ١٩٣٩ اسم « حماية » بوهيميا ومورافيا . ولو منحت ألمانيا فسحة من الوقت لجعلت من بلاد المجر ويوجوسلافيا ورومانيا وبولنده وداخاركة حمايات أخرى . ولكن الدول التي تحرص على التوازن في أوربا لم تطق صبراً على هذه الحال ، فنشأت الحرب العالمية الثانية ، التي أنزلت بالعالم أشد الويلات وأفظع الكوارث .

وهكذا نرى أن ليس من الإسراف في شيء ما ذهبنا إليه في ختام المقال السابق من أن سياسة الاستعمار لها الفضل الأكبر ، سواء أكانت السبب المباشر أم غير المباشر ، في قيام الحرب العالمية الأولى والثانية ، وما جرته على الشعوب من الويلات .

وكان من الطبيعي أن تعلن الدول المعادية للبحور ، أنها تشهر حرباً « مقدسة » ، وأنها بعيدة كل البعد عن مظنة التوسع والتملك . وهذا التبرؤ نفسه ، اعتراف صريح بأن سياسة الاستعمار شيء ينبغي التنصل منه ، كأنه وصمة تأبى تلك الدول أن توصم بها ، وسبة لا تريد أن تلحق بها . ولكن الحرب الحديثة تنتهي دائماً بهزيمة ساحقة لأحد الفريقين ، ويترك الفريق المهزوم أسلاباً ومخلفات لا بد من التصرف فيها . وكانت السنّة القديمة تقضى بتوزيع الأسلاب واقتسام الغنائم بين الدول المنتصرة ، من غير أدنى تخرج أو تردد . غير أن الدعايات الإنسانية الجليلة ، التي قامت بها الدول المتحالفة في الحرب الأولى ، والأمم المتحدة في الحرب الثانية ، كانت قد ملأت البقاع والأصقاع ، وانتشرت في الشرق والغرب . وبلغت من الشدة والحدة مبلغاً لم يجعل من الممكن للدول الظافرة أن ترجع إلى سياسة الاستعمار السافر ،

ولم يكن بدءاً من أن تعدل عن الخطة القديمة وأن تهج في التصرف في مخلفات الدول المهزومة نهجاً جديداً . ولذلك سنت مبدأ الإنتداب في المرة الأولى ومبدأ الوصاية في المرة الثانية . وكان هذا المسلك الجديد اعترافاً ضمناً بأن الاستعمار من الشرور التي لا بد من الابتعاد عنها ، أو هو على الأقل عورة من العورات التي تؤذى العيون ، فلا بد من سترها وتغطيتها بغطاء جديد . ومع ذلك فإن الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى لم تسلك مسلكاً ينطبق على المنطق السليم ؛ إذ لو كان الاستعمار في نظرها شرّاً من الشرور ، لبادرت بتطبيق الإنتداب على جميع المستعمرات والحمايات والممتلكات . لكنها لم تفعل هذا ، ورأت أن السيطرة على الأراضي القديمة حق مكتسب ، لا معنى للتخلي عنه ، وأن المبدأ الجديد لن يطبق إلا على الأراضي التي زالت عنها سلطة العدو المهزوم .

وجدير بنا الآن أن ننظر إلى نظام الإنتداب هذا ، وإلى تطبيقه ومظاهره المختلفة ، حتى نرى إلى أي مدى نستطيع أن نعده شيئاً جديداً في السياسة الدولية ، يتمشى مع المبادئ الإنسانية ، التي تورط الحلفاء في الدعاية لها ؛ أو أنه لم يكن سوى ثوب جديد تستر به الشهوة الاستعمارية ستراً جيداً أو ستراً رديئاً . لقد كان بين المنادين بفكرة الإنتداب والداعين لها جماعات وأفراد ممن يعطفون حقاً على الشعوب الضعيفة ، ويتمنون لها السعادة والرفق والرخاء . ولكن هذه الجماعات لم تكن هي التي قامت بتنفيذ الإنتداب وتحويل الفكرة الصالحة إلى سياسة صالحة ، بل قام بتنفيذ الإنتداب نفس الدول ، التي لم يكن مسلكها الاستعماري فوق النقد واللوم الشديد . ولذلك كان مما يسترعى الانتباه أن ننظر هل تستطيع تلك الأيدي ، التي لم تكن طاهرة الطهارة كلها ، أن تنقلب فجأة إلى أداة كلها طهر ونبل وإخلاص ؟

تعريف الإنتداب

لم يتناول الإنتداب جميع الأقطار التي سلخت من ألمانيا وتركيا والنمسا والمجر وبلغاريا ، فإن حدود الدول قد عدلت في أوروبا بإضافة مساحات من الأرض إلى فرنسا أو إيطاليا أو رومانيا أو بوجوسلافيا وغيرها ، واعتبرت

هذه الإجراءات مجرد تعديل في الحدود . فلم تعد إيطاليا منتدبة على إقليم ترنتينو ، ولا فرنسا منتدبة على أزاس ولورين ، ولا رومانيا على ترانسلفانيا وهم جرا ، بل أصبحت هذه الأراضي جزءاً متمماً للدول التي ضمت إليها . وأصبح مبدأ الانتداب مقصوراً على الأراضي التي زال عنها حكم تركيا وألمانيا في قارتى آسيا وإفريقية . أى إنه كان مقصوراً على القارات ، التي كانت تدخل عادة في نطاق التوسع الاستعماري ، وعلى الأقطار التي كانت مطمح أنظار الدول الاستعمارية .

عرف أحد أقطاب السياسة البريطانية مبدأ الانتداب بأنه :

«A self-imposed limitation by the conquerors on the sovereignty which they obtained over conquered nations.»

(هو عبارة عن حد ، فرضه الفاتحون على أنفسهم ، من حق السيادة التي

أحرزوها على الأمم التي قهروها .)

هذا التعريف أدلى به اللورد بالفور في اجتماع لمجلس إدارة عصبة الأمم في شهر مايو سنة ١٩٢٢ وذلك بمناسبة الكلام على فلسطين . ومن المهم أن ننعم النظر في هذا التعريف ، الذي يلتقي شيئاً من الضوء على العقلية الاستعمارية ، وأسلوبها في التفكير . فنلاحظ في هذا التعريف :

أولاً : أنه يشير إلى الحد من حق السيادة ، ولم يقل النزول عن تلك السيادة ، كأن الانتداب لا يحول دون الاحتفاظ ببعض الحقوق التي ترتبت على الفتح والانتصار على العدو .

ثانياً : وإشارته إلى أن هذا التحديد من السيادة أمر قد فرضه الفاتحون على أنفسهم ، تنبؤاً من غير شك بأنهم أصحاب الشأن في تحديد مدى هذا «التحديد» .

ثالثاً : أن وصفه للدول المتحالفة بأنها فاتحة غازية ، وصف أقل ما يقال فيه أنه يناق تلك الدعايات الإنسانية التي كثر التحدث بها في الدول الغربية .

رابعاً : أغرب شيء في هذا التعريف أنه يصف الانتصار على دولة تركيا مثلاً ، بأنه قهر للأمم العربية ، مع أنه لولا مساعدة العرب لما أمكن غزو سوريا ولبنان وطرد الجيش التركي منها .

فهذا التعريف لمعنى الانتداب يفيدنا في تفهم عقلية الساسة الذين تولوا تطبيق

الاتداب ، ولكنه لا ينفعنا في فهم المعنى الذي رمى إليه أولئك الأفراد الذين كان لهم الفضل الأول في سن هذا المبدأ . وربما كان أقرب إلى تعريف مبدأ الاتداب ، ما جاء في أول المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم ، حيث نجد العبارة التالية تحت عنوان نظام الاتداب :

« المستعمرات والأقطار التي زالت عنها ، بسبب الحرب ، سيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل ، والتي يعيش فيها سكان لا يستطيعون أن يقفوا بأنفسهم في الظروف المجهدة القاسية للعالم الحديث ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القاضي بأن رفاهية هؤلاء السكان وتقدمهم أمانة مقدسة في أعناق الدول المتقدمة ، ومن الواجب أن يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة لتأدية تلك الأمانة على الوجه الأكمل »

هذا النص أدنى إلى ما كان يجول بخاطر الذين سنّوا مبدأ الاتداب ، والفرق بين هذا التعريف ، وبين ما ذهب إليه اللورد بالفورد هو الفرق بين عقلية واضعي نظام الاتداب وعقلية الساسة الذين قاموا على تنفيذ هذا النظام .

انواع الاتداب

وقد جعل الاتداب جزءاً لا ينفصل من عصبة الأمم ، وهي الهيئة التي أنشئت للسهر على الأمن ، ولتنظيم علاقات الشعوب طبقاً لمبادئ العدل والتعاون . وقد خصصت المادة الثانية والعشرون من ميثاق العصبة لبيان معنى الاتداب وأغراضه وأنواعه .

ونصت تلك المادة على أن يكون الاتداب من ثلاثة أنواع ، وذلك تبعاً لدرجة تقدم السكان في الوعي السياسي ، والنمو الاقتصادي والثقافي ، وغير ذلك من الاعتبارات البشرية والجغرافية .

فأما النوع الأول فيشمل تلك الأقطار التي كانت من قبل جزءاً من الدولة العثمانية ، وقد بلغ سكانها منزلة من التقدم تجعل من الممكن الاعتراف بهم كأمم مستقلة ؛ وفي هذه الحالة يكون واجب الدولة التي تتولى الاتداب مقصوراً على

بذل الارشاد والمساعدة ، إلى أن تبلغ تلك الأمم مرتبة النضج السياسي الكامل ، وتمتع بالاستقلال التام . ومن الواجب أن يستأنس برأى هذه الأمم في اختيار الدولة التي تنتدب لإرشادها ومساعدتها .

أما انتداب الدرجة الثانية فيشمل المستعمرات الألمانية في غرب وشرق إفريقيا في المنقطة الاستوائية ، وهذه الاقطار يجب أن تتولى الدولة المنتدبة إدارتها، مع مراعاة مصلحة السكان ورفاهيتهم والعمل على تقدمهم من جميع الوجوه . أما انتداب الدرجة الثالثة فيشمل إفريقيا الجنوبية الغربية . وهي قطر نصف صحراوي قليل السكان متاخم لاتحاد إفريقيا الجنوبية . وكذلك يشمل الجزر الكثيرة الواقعة في المحيط الهادى التي كانت من قبل تابعة لألمانيا . وفي هذه الحالة تحكم تلك الاقطار كجزء لا ينفصل من بلاد الدولة صاحبة الانتداب . ولذلك كان هذا النوع أقرب شئ إلى النظام الاستعماري القديم .

توزيع الانتدابات

كان الواضعون لمبدأ الانتداب ، والذين دعوا اليه يظنون أن توزيع الاقطار التي يطبق عليها نظام الانتداب سيجرى بطريقة خلاف التي اتبعت فعلا فيما بعد . كانوا يرون أن توضع تلك الاقطار جميعاً تحت تصرف عصبة الأمم ، وللعصبة الحق في أن تنتدب من تشاء من الدول للاضطلاع بهذا العبء ، وأن تخصص لكل دولة القطر الذى تشرف على إدارته أو تتولى إرشاده ومساعدته . بل وللعصبة الحق في نظرهم أن تتولى هى الإشراف على أى قطر من تلك الاقطار ، وأن تعين الهيئة التي تتولى الانتداب بالنيابة عنها . وقد حاول أصحاب هذا الرأى أن ينصوا على هذا فى ميثاق عصبة الأمم ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يجدوا التأييد اللازم لأرأيهم . اضطروا الى النزول عنه .

ونظراً لأن الانتداب بالصورة التي حددها ميثاق العصبة ، عبء ثقيل تضطلع به الدولة المكلفة به . وهو غرم وليس بغنم ، كان المنتظر أن تتردد الدول فى قبول هذا التكليف الثقيل ، وأن تترث كل منها قبل أن ترشح نفسها لهذه التضحية المرهقة . ولكن الذى حدث فعلا هو أنه كان هنالك تراحم شديد على تولى الانتداب ، ورغبة حارة فى الاستكثار منه جهد الطاقة . ولذلك لم تر الدول

الظافرة في الحرب أن تترك أمر توزيع الاتدابات الى هيئة مستقلة — أو شبه مستقلة — مثل عصبة الأمم ، وفضلت أن تجرى بينها المساومات والمفاوضات في اجتماعات خاصة تعقدتها حتى يتفق رأيها على ذلك التوزيع .

وفي النهاية عقدت الدول الكبيرة مؤتمراً في سان ريمو بإيطاليا ، في ربيع عام ١٩٢٠ ، واتفقت على توزيع الاتدابات بين الدول ، وخرجت بريطانيا وفرنسا من هذا التوزيع بنصيب الأسد ، واختصت اليابان بحجز المحيط الهادى ، ماعدا جزيرة ساموا التي تركت لزيلندة الجديدة ، وكلفت استراليا بإدارة الجزء الألماني من جزيرة غينا الجديدة . وطلبت بلجيكا أن يكون لها نصيب من هذه الأشياء فأعطيت ، على سبيل جبر خاطر ، قطعة من شرق إفريقيا الألماني ، وهي القطعة التي تشتمل على إقليم رواندا وأرندى . أما إيطاليا فلم تعط شيئاً مطلقاً ، وخرجت من المؤتمر صفر اليدين ، مع أنه عقد في أرضها ، وتحت سماها الجميلة .

وهكذا لم يخل توزيع الاتدابات من ظاهرة التكالب والتراحم والتدافع التي رأيناها من قبل في النشاط الاستعماري في القارة الإفريقية .

ولا بد لنا أن نلاحظ أن توزيع الاتدابات على هذه الصورة لا يخلو من التناقض مع روح نظام الاتداب نفسه . فإن هذا النظام يقضى بأن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن أعمالها أمام عصبة الأمم . فمن الغريب أن تكون دولة مسئولة أمام هيئة لم تنتدبها ، ولم تكلفها النهوض بتلك الأعمال التي ستسألها عن تأديتها .

تفسير الاشتراب

والآن لا بد لنا أن ننظر كيف يؤدي الاتداب وظيفته ، طبقاً للنظم التي قررتها عصبة الأمم . فهناك هيئات مكلفة بالإشراف — ولو من بعيد — على نظام الاتداب ، ومحاسبة الدولة المنتدبة عن أعمالها ، ولو حساباً يسيراً . والهيئة الأولى صاحبة الشأن في مراقبة الاتداب من بعيد هي مجلس عصبة الأمم ، المؤلف من بضع عشرة دولة . وهو المرجع الأكبر للبت في جميع الشؤون المتصلة بالاتداب ؛ فإليه ترفع التقارير والشكاوى ، والمقترحات الخاصة بتعديل شروط الاتداب ، أو إلغاء الاتداب في أى قطر من الأقطار ، وإحلال أى نظام آخر محله .

وعلى الرغم من أن مجلس العصبة هو الهيئة المختصة بمسائل الانتداب ، فليس هنالك مانع يمنع أى عضو من أعضاء العصبة من إثارة أى موضوع خاص بالانتداب فى اجتماعات الجمعية العامة ، التى تضم جميع أعضاء العصبة . ولكن نظراً لأن هذه الجمعية لا تعقد جلساتها سوى مرة واحدة فى كل عام ، كان أثرها فى مسائل الانتداب ضئيلاً لا يستحق الذكر .

ولكن هنالك هيئة أخرى كان لها شأن خطير فى شؤون الانتداب ، وهى الهيئة التى أطلق عليها اسم لجنة الانتداب ، وتتألف من أشخاص فنيين لهم دراية خاصة بشؤون الحكم والاستعمار ، يختارهم مجلس العصبة لمساعدته وإرشاده فى كل أمر يتصل بالانتداب . كانت هذه اللجنة تعقد اجتماعاتها مرة فى كل عام على الأقل ، وتتلقى التقارير الرسمية ، التى ترفعها الدول المنتدبة عن الأقطار التى كلفت بإدارتها أو الإشراف عليها ، ويحضر مندوب خاص من كل دولة صاحبة انتداب ، لكى يجيب عن الأسئلة التى توجهها إليه اللجنة .

ولعل هذه اللجنة هى الأداة الرئيسية فى نظام الانتداب ؛ لأنها هى التى كانت تتولى فعلاً مناقشة مندوبى الدول صاحبة الانتداب ، ومحاسبتهم عن أعمالهم . ولكنها لا تملك من السلطة أكثر من أن ترفع بياناً يبحثها هذا إلى مجلس العصبة ، لكى يتصرف فى الأمر كما يشاء . وفوق ذلك لم يكن من حق اللجنة أن تحاسب الدول صاحبة الانتداب إلا بمقدار ما تسمح به نصوص وثيقة الانتداب نفسها .

هذه الوثيقة التى أطلق عليها أحياناً اسم « صك الانتداب » هى التى تتضمن الشروط التى يقوم عليها الانتداب ، فلا يمكن مؤاخذة الدولة المنتدبة على أمر من الأمور إلا إذا كان مخالفاً لبنود تلك الوثيقة . ومن المهم هنا أن نلاحظ أن هذه الوثيقة قد وضعتها الدولة صاحبة الانتداب نفسها ، وهى التى رتبت فصولها وبنودها ، ثم رفعتها بعد ذلك إلى مجلس العصبة لكى يقرها . ومن الجائز أن يعدل المجلس فيها تعديلاً طفيفاً ، ولكنه فلما عيس جوهر تلك الوثيقة . وهذا من غير شك عيب كبير فى نظام الانتداب كله وإجراء معكوس من أوله إلى آخره . فلقد كانت الدولة تنتدب أولاً على قطر من الأقطار ، ثم تقوم هى بوضع شروط الانتداب ، ثم تعرضها على المجلس للموافقة . وكان الواجب يقضى بأن تكون هنالك هيئة مستقلة — ولتكن السكرتارية العامة لعصبة

الأمم — تضع شروط الانتداب لكل قطر طبقاً لروح ونصوص ميثاق عصبة الأمم . وبعد أن يوافق المجلس على هذه الشروط يختار الدولة التي تقبل الانتداب طبقاً لتلك الشروط .

وذلك الإجراء المعكوس قد ممكن بعض الدول من أن تضع في صك الانتداب أموراً لا تتفق مع ميثاق العصبة ، أو أن تجعل شروط الانتداب مرنة سهلة ، بحيث لا تقيدها في أعمالها بقيود جدية ، وتجعل من الصعب محاسبتها على أي إجراء شاذ تقوم به . وعلى سبيل المثال نذكر هنا أن لجنة الانتداب في سنة ١٩٢٤ حاولت أن تؤاخذ فرنسا على تقسيمها سوريا إلى أربعة أقسام سياسية منفصلة . ولكن اللجنة لم تستطع أن تخرج من هذا الجدال بنتيجة لأن صك الانتداب الفرنسي على سوريا ، لم يكن يشتمل على نص يمنع تقسيم البلاد وتمزيقها إلى عدة قطع .

وهكذا نرى أن أكبر ما يميز الانتداب عن الاستعمار هو هذه الرقابة المملطة التي يقوم بها مجلس عصبة الأمم بمعاونة لجنة الانتداب . ولا يفوتنا أن نذكر أن ليس للجنة أو المجلس حق التفتيش أو القيام بأي إجراء في داخل القطر الواقع تحت الانتداب ، بل يجب الاكتفاء بالتقارير الرسمية التي ترفعها الدولة المنتدبة ، وبالشكاوى الحرة التي تأتيه أحياناً من مختلف الهيئات والأفراد . كذلك لم يكن في ميثاق العصبة أي نص يخولها أن تؤاخذ الدولة المنتدبة على أي إجراء تقوم به أو أي جزاء توقعه عليها ، مثل سحب الانتداب ، ونقله إلى دولة أخرى ، أو أي إجراء مماثل . ولعل هذا النقص جزء من النقص العام في كيان العصبة ، ومظهر آخر من مظاهر عجزها عن إرغام الدول على القيام بالتزاماتها .

سير الانتداب

إن غرضنا الأول من هذا المقال أن نوضح الأركان الأساسية لنظام الانتداب ، وليس لدينا هنا متسع لأن نتبع سير الانتداب في كل قطر من الأقطار . ولكن لا بد لنا مع ذلك أن نذكر هنا بشيء من الإيجاز بعض الأحوال التي نجمت عن الانتداب في بعض الجهات ، لكي ندرك إلى أي درجة كان هذا النظام الجديد

خيراً من النظام الاستعماري القديم ! وحسبنا الآن أن نشير إلى الأمثلة الآتية :

١ — تولت اليابان الانتداب على عدد كبير من جزر المحيط الهادى ، ثم لم تلبث أن خرجت من عصبة الأمم كلها ، واحتفظت بتلك الجزر ، وأخذت تجعل منها قواعد حربية ، وتديرها كأنها ملك لها لا تؤدي عنه حساباً أو تصدر عنه بياناً لآية هيئة من الهيئات أو دولة من الدول .

٢ — ارتكبت فرنسا في انتدابها على سوريا مخالفات خطيرة ، أهمها قمع الحركة الوطنية بأساليب بالغة منتهى العنف ، مع أن الميثاق صريح في أن واجبها الأول تأييد الحركة الوطنية والسير بها إلى الاستقلال التام . وارتكبت فرنسا فوق ذلك ما هو أجل من هذا خطراً ؛ فقد نزلت لتركيا في عام ١٩٢٠ عن إقليم قليقية ، ثم نزلت لها في عام ١٩٣٩ عن سنجق الإسكندرونه . وقامت بكلا الاجراءين ، وهما يشتملان على مخالفات صريحة لصك الانتداب ، دون الرجوع إلى عصبة الأمم .

٣ — بدأت بريطانيا سياستها في العراق بقمع الحركة الوطنية ، وإرسال جيش بقيادة الجنرال سير آيلمر هولدين لهذا الغرض في عام ١٩٢٠ ؛ ثم اضطرت بعد أن اقتنعت بإخفاق سياسة العنف إلى إيجاد ذلك الحل الجديد المبتكر ، وهو أن تنشئ معاهدة بينها وبين حكومة العراق ، لتحل محل الانتداب . وهكذا استبدل العراق بقيود الانتداب قيوداً جديدة قبله بمحض اختياره .

٤ — ولا يتسع المقام هنا للإشارة إلى الانتداب الفلسطيني الشاذ . ولكن أمره على كل حال معروف للقراء في جميع الأقطار العربية . وربما كانت هناك ناحية واحدة لهذا الانتداب الشاذ لا يذكرها أكثر الكتاب ، وهي أن مشكلة فلسطين مشكلة خلقتها بريطانيا خلقاً عن عمد وعن سبق إصرار ، لكي تُسبب أقدامها في هذا الركن الخطير من أركان العالم . فقد أدركت السياسة البريطانية أن لفلسطين من الموقع الحربي ، والأهمية الروحية لجميع الشعوب ما يجعل السيطرة عليها أمراً لازماً لدولة مثل بريطانيا . ورأى الساسة البريطانيون أن ميثاق العصبة ينص صراحة على أن سكان فلسطين يؤلفون أمة ذات كيان مستقل ، ولا يحتاج إلا لتقليل من الإرشاد والمساعدة لكي تنال الاستقلال التام . فلم يكن بد من إدخال عنصر جديد في السكان ، بطريقة توغر صدور العرب . وبذلك يسود البلاد النزاع والشقاق ، وتشتد الحاجة إلى حاكم محايد لكي يفصل

بين المختصين ؛ وبذلك تضمن بريطانيا بقاءها في فلسطين إلى أجل غير مسمى . وهكذا عمدت بريطانيا إلى خلق مشكلة مفتعلة من أجل تثبيت أقدامها في فلسطين . ولكيلا يكون لدى القارئ أدنى شك في هذا ، فإنني أسوق إليه دليلين من شهادة كاتبين من كبار الكتاب البريطانيين أنفسهم .
فقد جاء في الجزء الرابع من كتاب المؤرخ العظيم الأستاذ تيمرنى عن مؤتمرات الصلح العبارة التالية :

« كان لدى بريطانيا أسباب خاصة دعتها إلى السياسة التي اتبعتها في فلسطين . وهذه الأسباب قد نتبينها في المزاي البديهة لتغطية قناة السويس من الناحية الشرقية ، في إقليم يسكنه عنصر من الناس يرى مصلحته في تأييد بريطانيا ومؤازرتها ، هذا إلى جانب ما تناله من تأييد اليهود في جميع أنحاء العالم . هذه هي النظرة البعيدة التي اقتضتها المصالح البريطانية الاستعمارية . » (١)

هذه العبارة ذات المدلول الواضح جاءت في كتاب من الطراز الأول ، مؤلف من كبار المؤرخين البريطانيين . وكنا نستطيع الاكتفاء بها ، ولكننا رغبة في زيادة الإيضاح نشير إلى ما جاء في كتاب آخر مؤلف وسياسى مشهور وهو السرماتن كونواى (٢) . وقد استطاع أن يعالج هذا الموضوع بصراحة يشكر عليها . قال حضرته : « إن الخطر الحقيقي على قناة السويس لا يجيء من الغرب بل من الشرق . فمن ناحية فلسطين يجيء الخطر الجدى دائما . . . ومن وراء فلسطين سوريا ، ومن وراء سوريا الأتراك ، ومن وراء الأتراك أية دولة قد تكون معادية لبريطانيا — ألمانيا في الماضى أو روسيا فى المستقبل . . . من يدري ؟ ولقد أثبت الفرنسيون أنهم أنداد ينافسونا ، لا أصدقاء يعاونونا . ولذلك كان قبض بريطانيا على فلسطين مصلحة إمبراطورية من الطراز الأول . »

«Great Britain's hold on Palestine is an Imperial interest of the first order.»

ثم يمضى الكاتب بعد ذلك لكي يشرح فائدة وجود طائفتين مختصين في

(١) Harold Temperly, *History of the Peace Conference*, vol. IV, p. 171 (1920-24).

(٢) Sir Martin Conway, *Palestine and Morocco*, chapter XII (1932).

الانتداب والوصاية والاستعمار

فلسطين ، وما يتطلبه هذا من وجود هيئة خارجية محايدة لكي تحمي كل فريق من عدوان الآخر . وهذه في نظره حالة مثالية Ideal لأنها تتطلب بقاء بريطانيا في فلسطين إلى أجل غير محدد .

وهكذا يرى القارئ أننا لا نظلم بريطانيا أقل ظلم حين تقرر أنها خلقت المشكلة الفلسطينية خلقاً من أجل تثبيت أقدامها في فلسطين ، وأنها جعلت من الانتداب وسيلة لمتابعة سياستها الاستعمارية .

الانتداب والوصاية

واضح مما تقدم أن الانتداب قد ارتكبت في ظله آثام وشرور جعلته بغضاً إلى العيون والأسماع . حتى آمن الناس جميعاً بأن نظام الانتداب ماهو إلا مظهر جديد من مظاهر الاستعمار ، بل إن بعض مظاهره قد تكون أشنع وأفظع مما عرف في تاريخ الاستعمار كله .

من أجل ذلك أراد المرحوم الرئيس روزفلت أن يخلق نظاماً جديداً ، وأن يجعل له اسماً جديداً ، واختار للحالة الجديدة اسم « الوصاية » بدلا من الاسم القديم المكروه . وقد أراد رحمه الله أن يدخل جميع المستعمرات والحمايات ومناطق النفوذ ضمن نظام الوصاية الجديد ، وألا يكون هذا النظام مقصوراً على الأراضي التي سلخت من إيطاليا واليابان بسبب الحرب العالمية الثانية . ولكن الأجل لم يعمل الرئيس الجليل ، فقضى نجبه قبل العقاد مؤتمر سان فرانسيسكو بأسبوعين اثنين ، وهو المؤتمر الذي أنشأ نظام الوصاية الجديد ، ووضع بنوده ونصوصه ، وضمنها ثلاثة فصول من ميثاق الأمم المتحدة ، وهي الفصل الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر .

وأريد أن أنجب مضايقة القارئ فلا أشرح له تفاصيل نظام الوصاية ، كما سبق لي أن شرحت نظام الانتداب . فان مثل هذا الشرح التفصيلي يستدعي تكراراً مملاً . وحسبي أن أذكر هنا النواحي الهامة التي يختلف فيها نظام الوصاية عن الانتداب ، من الناحية النظرية الصرفة . وتتلخص هذه الاختلافات فيما يلي :

١ — تمتاز وثيقة الوصاية بأنها تتناول المستعمرات والأقطار التي لا تدخل تحت نظام الانتداب القديم أو نظام الوصاية الجديد . وذلك بأن تعهدت الدول فيما يخص

بتلك الأقطار بأمور هامة ، إذ أعلنت أن مصالح هذه الأقاليم لها المقام الأول ، وأنها ترى أن من واجب كل دولة أن تعمل على تنمية رفاهية سكان هذه الأقاليم ، وأن تكفل تقدم هذه الشعوب في السياسة والاقتصاد والتعليم ، وأن تنمي فيها الحكم الذاتي ، وأن تقدر الأمانى السياسية لتلك الشعوب حق قدرها . وأن ترسل — فوق ذلك — بيانات عامة في مواعيد منتظمة عن أحوال كل قطر إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة .

٢ — أدخلت في نظام الوصاية ظاهرة جديدة ، وهى تقسيم الأقطار إلى قسمين : أقطار ذات صفة عسكرية ، وأخرى ليست ذات صفة عسكرية . والمفهوم أن هذا التقسيم قد عمل إرضاء للرأى العام الأمريكى الذى أبدى تمسكه بجزر المحيط الهادى ، ليجعل منها قواعد عسكرية لمنع العدوان اليابانى ، أو أى عدوان آخر في المستقبل .

٣ — تكون الأقطار ذات الصفة العسكرية تحت إشراف مجلس الأمن . أما الأقطار الأخرى التى توضع تحت نظام الوصاية فتكون تحت إشراف مجلس الوصاية ، وهو هيئة تابعة للجمعية العامة .

٤ — لمجلس الوصاية حق التفتيش وزيارة الجهات الخاضعة لنظام الوصاية .
٥ - يجوز أن تسند الوصاية على أى قطر إلى هيئة الأمم المتحدة نفسها لا إلى دوة من الدول .

هذه هى الفروق الجوهرية بين النظام الجديد والقديم . ونلاحظ أنه ليس في الميثاق نص على كيفية توزيع الأقطار بين الدول الوصية . وكذلك ليس هنالك نص يمكن هيئة الأمم المتحدة من خلع أحد الأوصياء إذا أساء الوصاية ، على الرغم من الجهود الكثيرة التى بذلت لإدخال مثل هذا النص . وهكذا يرى القارئ أن نظام الوصاية لا يخرج كثيراً عن كونه صورة ملطفة ، أو طبعة جديدة من نظام الانتداب . وليست العبرة على كل حال بالنصوص النظرية التى تضمنها هذا الميثاق أو ذاك ؛ فقد رأينا أن نصوص الانتداب لم تكن في ذاتها رديئة . وإنما العبرة بتطبيق هذه النظم ، وبالروح التى تمارس بها كل دولة عملها ، وتؤدى بها رسالتها ، وتنفذ عهدها .